الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية

ورقة سياساتية

أثر التحويلات الخارجية الأسرية على الاقتصاد الفلسطيني

المقدمة:

تم استخدام مفهوم التحويلات الشخصية من المغتربين لدراسة التحويلات الخارجية الأسرية استناداً إلى دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة. حيث تعتبر التحويلات الشخصية من المغتربين أحد الأدوات الهامة في الاقتصاد الفلسطيني، لما لها دور في تخفيف الفقر وسد جزء من احتياجات المواطنين المقيمين في فلسطين خاصة مع الأوضاع السياسية الصعبة . وتعتبر فلسطين إحدى أكبر الدول المتلقية للتحويلات الشخصية من المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن معظم هذه التحويلات موجهة للاستهلاك بشكل رئيس، بالإضافة إلى وجود تقلبات كبيرة في تدفقات هذه التحويلات بسبب التقلبات السياسية مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني ويجعله عرضة للازمات الاقتصادية.

يتم تعريف التحويلات الشخصية من المغتربين اعتماداً على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي– الطبعة السادسة الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2009 على أنها التحويلات الجارية والرأسمالية سواء كانت عينية أو نقدية من أسر مقيمة في اقتصاد ما إلى أسر مقيمة في اقتصاد آخر ، مضافاً إليها تعويضات العاملين مطروحا منها الضرائب والمساهمات الاجتماعية التي يدفعها العاملون غير المقيمين في اقتصاد البلد الآخر وكذلك يطرح منها نفقات النقل والسفر المرتبطة بالعمل في الخارج، ويتم احتساب التحويلات الشخصية من المغتربين بجمع صافي تعويضات العاملين من الخارج والتحويلات الشخصية الجارية إضافة إلى التحويلات الشخصية الرأسمالية بين الأسر المعيشية (IMF,2009).

تعتبر فلسطين من اكبر الدول المتلقية للتحويلات المالية الشخصية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت النسبة حوالي 15.5% عام 2015.

تشكل تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل أكثر من نصف التحويلات الشخصية من المغتربين.

تعمل تحويلات المغتربين الفلسطينيين من الخارج على زيادة دخل الأسر ، وبالتالي تخفف من وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة.

توصي الدراسة بتشجيع التحويلات الشخصية من المغتربين وتوجيهها نحو الاستثمار، وإنشاء صندوق طوارئ للعاملين في إسرائيل.

الهدف:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم ملخص حول أثر التحويلات الشخصية المستلمة من المغتربين على الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد العقبات التي تواجه هذه التحويلات، واقتراح سياسات تعزز هذه التحويلات واستغلالها بشكل أفضل وتحد من التقلبات فيها.

واقع التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين:

بلغت قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين نحو 2.0 مليار دولار أمريكي في العام 2015، لتشكل ما نسبته 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعتبر فلسطين من أكبر الدول المتلقية لهذه التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. يوضح الشكل (1) نسبة هذه التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع مجموعة من الدول التي تعد من اكبر الدول المتلقية لهذه التحويلات.

الشكل (1): نسبة التحويلات الشخصية من المغتربين إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015

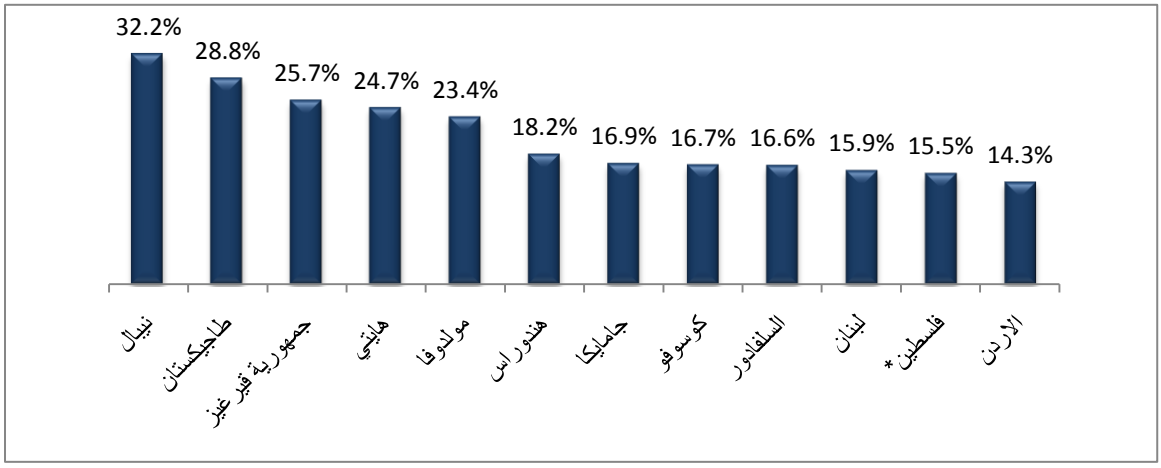

المصدر: البنك الدولي. 2016.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات ميزان المدفوعات. 2016. (بيانات غير منشورة).

توزيع مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين عام 2015:

شكلت تعويضات العاملين من الخارج أكثر من 66٪ من التحويلات الشخصية من المغتربين، معظمها مقبوضة من إسرائيل. أما التحويلات الشخصية الجارية من الخارج فقد شكلت حوالي 19٪ من إجمالي التحويلات الشخصية من المغتربين، في حين شكلت التحويلات الشخصية الرأسمالية من الخارج للأسر المعيشية نحو 15٪ من إجمالي التحويلات الشخصية من المغتربين.

تطور التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين في الأعوام 1998-2015

ارتفعت التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين من 864 مليون دولار أمريكي في عام 1998 إلى 2.0 مليار دولار أمريكي في عام 2015. ويتضح وجود تقلبات في التحويلات المذكورة ناتج عن اختلاف اتجاه مكوناتها، وذلك يعود للارتفاع الكبير في تعويضات العاملين في إسرائيل وتأثرها الكبير بالأوضاع السياسية والتي بدورها تؤثر على قيمة واتجاه التحويلات الشخصية من المغتربين.

الشكل (2): مكونات التحويلات الشخصية من المغتربين المتدفقة إلى فلسطين للأعوام 1998-2015

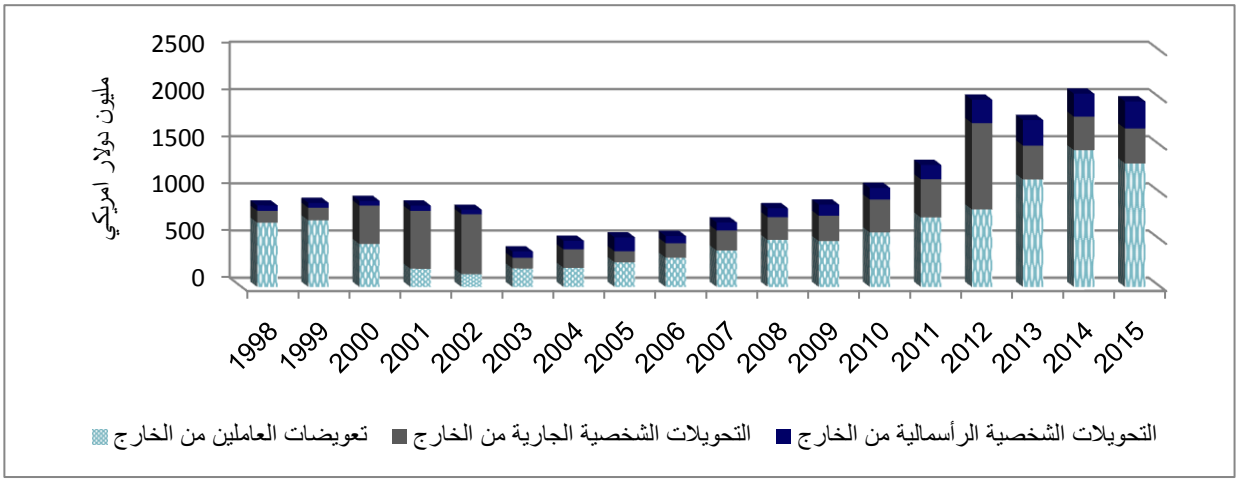

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات ميزان المدفوعات. 2016. (بيانات غير منشورة).

ويوضح الشكل (2) استقرار التحويلات المذكورة في الأعوام 1998–2000 وذلك يعود للأوضاع السياسية والاقتصادية المستقرة نسبياً. أما في عام 2000، فقد شهدت التحويلات المذكورة انخفاضا طفيفاً بسبب انخفاض تعويضات العاملين من إسرائيل نتيجة لاندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى). وخلال عامي 2001 و 2002 فقد واصلت تعويضات العاملين من إسرائيل الانخفاض لتصل قيمتها أدنى مستوى لها بحوالي 136 مليون دولار أمريكي في 2002. يذكر أن قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين لم تتراجع في تلك الفترة بسبب ارتفاع التحويلات الشخصية الجارية من الخارج بقيمة 501.5 مليون دولار أمريكي بين عامي 1999 و 2002 أي بما يعادل خمسة أضعاف قيمتها في عام 2002 مقارنة بعام 1999، حيث عملت هذه التحويلات على تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة خلال فترة الانتفاضة الثانية على الأسر الفلسطينية.

وفي عام 2003 لوحظ استقرار نسبي في الأوضاع الاقتصادية والسياسية رافقه انخفاض في قيمة التحويلات الشخصية من المغتربين حيث وصلت أدنى مستوى لها لتبلغ 376 مليون دولار أمريكي وذلك لانخفاض التحويلات الشخصية الجارية من الخارج حيث وصلت قيمتها نحو 114 مليون دولار أمريكي، فيما طرأ تحسن طفيف على قيمة تعويضات العاملين من إسرائيل خلال عام 2003.

خلال الأعوام 2004–2015 لوحظ ارتفاع ثابت في التحويلات الشخصية من المغتربين وذلك يعود للارتفاع في قيمة تعويضات العاملين من الخارج خاصة العاملين في إسرائيل حيث تحسن عدد العاملين في إسرائيل مقارنة بفترة الانتفاضة بشكل تدريجي.

أثر التحويلات الشخصية من المغتربين على أهم المتغيرات الاقتصادية في فلسطين:

أكدت دراسة قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حول أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995–2013، على وجود تقلبات في التحويلات الشخصية من المغتربين نتيجة انعدام الاستقرار السياسي وتأثره بالظروف الاقتصادية العالمية، وقد تم استخدام نموذج اقتصادي قياسي بمنظور ديناميكي استنادا إلى النظرية الكينزية.

كما أشارت الدراسة إلى أن الزيادة في التحويلات الشخصية من المغتربين بقيمة 1 دولار أمريكي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك النهائي بقيمة 0.6 دولار أمريكي، وزيادة الواردات بقيمة 0.5 دولار أمريكي، وزيادة الاستثمار بقيمة 0.3 دولار أمريكي، وزيادة الدخل القومي المتاح الإجمالي بقيمة 1.3 دولار أمريكي بشكل مباشر. كما بينت الدراسة الأثر الكبير الذي لعبته هذه التحويلات في التخفيف من العبء الاقتصادي خلال فترة الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) (سعد،2015).

الشكل (3): أثر زيادة واحد دولار أمريكي من التحويلات الشخصية من المغتربين على أهم المتغيرات الاقتصادية في فلسطين للأعوام 1995–2013

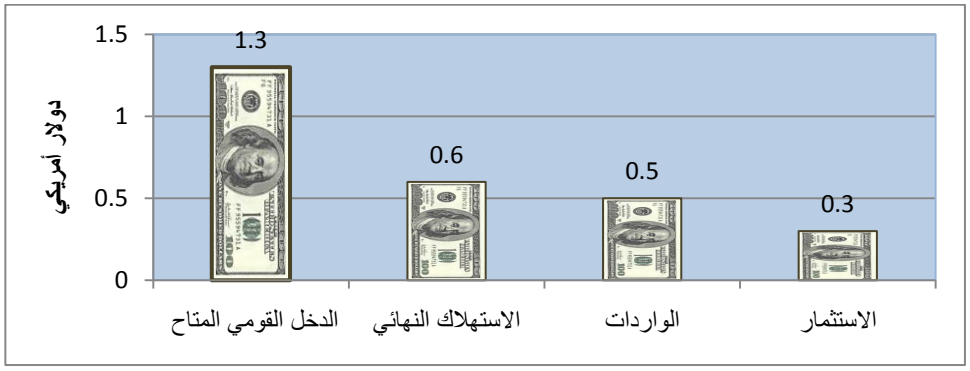

المصدر: سعد، أيهب. 2015. أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

التوصيات:

اعتمادا على النتائج التي سبق ذكرها، نوصي بضرورة اتخاذ السياسات التالية:

1- تشجيع التحويلات الشخصية من المغتربين وتحويلها من خلال قنوات رسمية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

- ✓ تحسين نظام المدفوعات الشخصية الفلسطيني وبالتالي خفض تكاليف معاملات التحويل وتطوير دور المؤسسات المالية الفلسطينية في التحويلات وتشجيع تواصل المغتربين مع المؤسسات المالية المحلية، بحيث تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتطوير نظام تحويلات منسجم يشجع البنوك المحلية على بناء علاقات إستراتيجية مع البنوك الخارجية في الدول التي يقيم فيها اكبر عدد من المغتربين.
- ✓ تحسين الخدمات المصرفية عبر الإنترنت واستخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع المصرفي الفلسطيني . كما ينبغي للمؤسسات المالية الأخرى مثل بورصة فلسطين (PEX) إتباع سياسة لتشجيع المغتربين على التداول فيها. فعلى الرغم من أن التداول عبر الإنترنت قد تحسن في السنوات الأخيرة، إلا أن هنالك بعض الخدمات التي لا زالت غير متوفرة كأن تصل أرباح الأسهم مباشرة للمغترب بدلاً من إيداعه في الحسابات المصرفية الخاصة بالمغترب.
- ✓ تسهيل الخدمات الاستثمارية للمغتربين من خلال توفير حسابات مصرفية مخصصة لتلبية احتياجات المغتربين ، كتمكين المغتربين من شراء وبيع العقارات والأصول المالية ودفع المصروفات الأخرى عبر الإنترنت.

2- تشجيع التحويلات المالية الموجهة للاستثمار بدلاً من التحويلات المالية الموجهة للاستهلاك، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

- ✓ تطوير القطاع المالي والخدمات الاستثمارية، وتقديم مجموعة متكاملة من التسهيلات لتشجيع استثمارات المغتربين المتدفقة إلى فلسطين مثل: تخفيف الإجراءات البيروقراطية، وإيجاد قواعد سليمة للاستثمار والحوافز الضريبية، وتنفيذ العقود وتطبيق القانون بشكل أفضل.
- ✓ تبنّي سياسة تعمل على تقليل الواردات الممولة عن طرق التحويلات الشخصية من المغتربين وتوجيهها للإنفاق على السلع المنتجة محلياً. مع الأخذ بعين الاع تبار أن للتحويلات الشخصية من المغتربين تـأثيرات ايجابية على الاقتصاد كالإ يرادت الجمركية الحكومية وتوفير المدخلات الوسيطة وبعض السلع الرأسمالية وتحسين مستوى المعيشة والحد من التضخم.
- ✓ تفعيل دور هيئة تشجيع الاستثمار في توفير الفرص الاستثمارية للمغتربين وبناء شراكات استثمارية بين المستثمرين المغتربين والمستثمرين المحليين.

3- إنشاء صندوق طوارئ لتخفيف آثار التقلبات الكبيرة في التحويلات الشخصية من المغتربين في فلسطين خاصة للعاملين في إسرائيل

المصادر:

- سعد، أيهب و ريان، فائد . 2015. أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)
- صندوق النقد الدولي. 2009. دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات ميزان المدفوعات. 2016.